الأمم المتحدة

E/CN.9/2008/L.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
11 April 2008
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الحادية والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

مشروع قرار مقدم من الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية

توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية

إن لجنة السكان والتنمية،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١]، وخصوصا الفصل التاسع، بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية. والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل[٢]، وخصوصا الفرع الثاني - دال، بشأن الهجرة الداخلية وتوزيع السكان والتجمعات الحضرية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣] ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤]، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢١، المرفق؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-21/5/Rev.1)؛ و A/S-21/PV.9.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

160408 160408 08-30385 (A)

٢٠٠٦ عن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى الأحكام ذات الصلة بتوزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية الواردة في جملة وثائق منها إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٥]، وجدول أعمال القرن ٢١[٦]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٧]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٨]، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٩]، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل التابع له[١٠]، وجدول أعمال الموئل[١١]، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة[١٢]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[١٣]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٤]، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١٥]، وبرنامج عمل بربادوس[١٦]،

---

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبان) القرار ١، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٩، المرفق.

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٢) قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٥، المرفق.

(١٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٠، المرفق.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تسلّم بأن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه مترابطان مع الجهود العالمية المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وبأن تحقيق أهداف برنامج العمل ينسجم مع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كما يقدم إسهاما أساسيا فيها،

وإذ تسلّم أيضا بأن سكان العالم يمّرون بتحول تاريخي وغير مسبوق من كونهم ريفيين في معظمهم إلى غلبة التحضر عليهم، مع بقاء مفارقات كبيرة في مستوى التحضر فيما بين المناطق والبلدان، إذ تظل أفريقيا وآسيا ريفية في الأغلب بينما تبلغ مناطق أخرى درجة عالية من التحضر، ولذلك يتطلب هذا التحول نهجا متكاملة وتشاركية إزاء الإدارة المكانية، بطرق منها تنسيق الإجراءات بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية، بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ تسلم كذلك بالأثر السلبي الذي يحدثه تردي البيئة، بما في ذلك تغير المناخ، في توزيع السكان، والهجرة الداخلية، والتحضر والتنمية، وكذلك في التحديات التي تنطوي عليها التحولات الريفية والحضرية بالنسبة إلى الاستدامة البيئية،

وإذ تلاحظ أن عدد السكان الحضريين في البلدان النامية ينمو على نحو ملحوظ وأن نمو السكان في المستقبل سيتركز بصورة أساسية في المناطق الحضرية للبلدان النامية، وخصوصا في المدن الصغيرة ومتوسطة الحجم،

وإذ تسلم بأن الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية وإعادة تصنيف المناطق الريفية بوصفها مناطق حضرية تسهم في نمو السكان الحضريين،

وإذ تسلم أيضا بأن مستويات الفقر هي أعلى ما تكون في المناطق الريفية، وأن مستويات الفقر هي في ازدياد في المناطق الحضرية في بعض البلدان النامية، وأن فقراء الحضر معرضون للخطر بصورة خاصة ولا خيار لهم في غالب الأحيان سوى العيش في الأحياء الفقيرة، التي تعرف بظروف الاكتظاظ فيها، وعدم سلامة المساكن، والجريمة والمشاكل الاجتماعية، وعدم الحصول على مصادر المياه المحسنة والصرف الصحي والخدمات الصحية،

وإذ تسلم كذلك بأنه توجد في البلدان النامية تفاوتات فيما بين ظروف البيئة الحضرية من حيث الحصول على الخدمات الاجتماعية،

وإذ تشير إلى الالتزام بتحقيق حصول الجميع على الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، على النحو المبين في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وبإدماج هذا الهدف في الاستراتيجيات الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في

الإعلان بشأن الألفية، التي تهدف إلى تخفيض الوفيات النفاسية، وتحسين صحة الأم، وتخفيض وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما بتقارير الأمين العام بشأن رصد سكان العالم[١٧] وبشأن رصد برامج السكان[١٨]، التي تركز على توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية، وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام بشأن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٩]،

وإذ تعترف بأنه بالنسبة للبلدان النامية التي لا تستطيع أن تولّد موارد وافية، يظل الافتقار إلى التمويل الكافي مصدر الصعوبة الرئيسي أمام التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإذ تحث المجتمع الدولي، بما في ذلك حكومات البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء، أن تواصل تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل، مع مراعاة الاحتياجات الراهنة،

وإذ تدرك أن الفقر والبطالة والجوع وسوء التغذية هي بعض الأسباب الرئيسية للهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في كثير من البلدان النامية،

وإذ تؤكد أنه ينبغي لجميع الدول وجميع الشعوب أن تتعاون للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من أجل تخفيض حالات التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية سكان العالم على نحو أفضل،

١ - **تؤكد من جديد** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١] والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه[٢]؛

٢ - **تهيب** بالحكومات أن تكفل، لدى وضع السياسات الخاصة بتوزيع السكان، انسجام مقاصدها وأهدافها مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقضاء على الفقر في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والإنصاف وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية؛

---

(١٧) E/CN.9/2008/3 و Corr.1.

(١٨) E/CN.9/2008/4.

(١٩) E/CN.9/2008/5.

٣ - **تكرر التأكيد** على الالتزامات بالشراكة العالمية من أجل التنمية المبيّنة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٤] وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٩]، والتشديد على ضرورة تنفيذها بالكامل، وتعزيز الزخم الذي ولّده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل القيام، على كافة المستويات، بتفعيل وتنفيذ الالتزامات المعلنة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٤ - **تهيب** بالحكومات أن تواجه التحديات والفرص المتعلقة بالنمو الحضري والهجرة الداخلية باتخاذ إجراءات سريعة وتطلعية وثابتة لكفالة أن يكون لهذه الظواهر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية وأن تمكّن بذلك كافة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من المشاركة والتمثيل في التخطيط لمستقبل حضري. وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان النامية المبذولة في هذا الصدد، بطرق منها بناء القدرات للاستجابة لهذه التحديات والفرص؛

٥ - **تحث** الحكومات على تعزيز التنمية التي من شأنها أن تشجع صلات الوصل بين المناطق الحضرية والريفية اعترافا باعتماد بعضها على البعض الآخر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

٦ - **تشدد** على ضرورة القضاء على الفقر في المناطق الريفية، بطرق منها وضع استراتيجيات تنطوي على منظور جنساني وتهدف إلى تعزيز سبل التفاعل بين المدن والمناطق الريفية، خصوصا بتوليد العمالة للمقيمين في الأرياف، وإيجاد فرص لتسويق المنتجات الزراعية في المناطق الحضرية وتيسير حصول المقيمين في الأرياف والمهاجرين من الريف إلى المدينة على الائتمان والتعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية؛

٧ - **تشدد أيضا**، في سياق توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية، ومع مراعاة الأولويات الوطنية، على أهمية وضع وتمويل سياسات فعالة لسوق العمل مكرسة لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الاستراتيجيات الدولية والوطنية المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، وخلق فرص عمل أكثر وأفضل للمرأة، سواء الحضرية أو الريفية، وإدماجها في الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي؛

٨ - **تحث** الحكومات على تحسين حالة فقراء الحضر، الذين يعمل كثير منهم في القطاع غير الرسمي للاقتصاد وتحسين إدماج المهاجرين الداخليين من المناطق الريفية إلى

المناطق الحضرية بتنمية وتحسين قدرتهم على اكتساب الدخل، مع توجيه اهتمام خاص للمرأة، وخصوصا العاملات وربات الأسر المعيشية؛

٩ - **تهيب** بالحكومات أن تأخذ في الاعتبار آثار توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية لدى وضع سياسات مراعية لأحوال الأسر في مجال الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم؛

١٠ - **تهيب** بالحكومات أيضا أن تزيد من قدرة وكفاءة سلطات المدن والسلطات البلدية على إدارة التنمية الحضرية لحماية البيئة وتلبية حاجة جميع المواطنين، بمن فيهم الشباب والمستقطنون في الحضر، إلى السلامة الشخصية، والهياكل والخدمات الأساسية والقضاء على المشاكل الصحية والاجتماعية، بما في ذلك مشاكل المخدرات والإجرام، والمشاكل الناجمة عن الاكتظاظ والكوارث، وتزويد الناس ببدائل العيش في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان؛

١١ - **تحث** الحكومات على النهوض بالحياة الصحية في المناطق الريفية والحضرية على السواء في جميع مجالات الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وخصوصا تحسين صحة الأم والطفل والمراهق، وبذل الجهود لتخفيض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، في ضوء التحديات والفرص التي يقدمها توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية؛

١٢ - **تدعو** الحكومات إلى وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى ضمان حصول الناس، بغض النظر عن مكان عيشهم، على حماية اقتصادية واجتماعية كافية خلال سن الشيخوخة؛

١٣ - **تقر** بأن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتطلب زيادة في الالتزام بالموارد المالية، داخليا وخارجيا على السواء، وتهيب في هذا السياق، بالبلدان المتقدمة النمو أن تتمم الجهود المالية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية فيما يتصل بالسكان والتنمية وأن تكثف جهودها من أجل نقل موارد جديدة وإضافية إلى البلدان النامية، وفقا للأحكام ذات الصلة من برنامج العمل، بغية ضمان تحقيق المقاصد والأهداف التي تتصل بالسكان والتنمية؛

١٤ - **تلاحظ** أن الزيادات التي حصلت مؤخرا في تدفق الموارد المالية للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل كانت أساسا نتيجة لزيادة التمويل للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعرب عن القلق لأن التمويل من أجل تخطيط الأسرة أدنى بكثير من الأهداف المقترحة؛

١٥ - **تشجع** الحكومات، لدى وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تتصل بالوقاية والمعالجة والرعاية والدعم فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض السارية، أن تركز على الاحتياجات المتنوعة والخاصة للسكان الحضريين والريفيين والسكان المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون مؤقتا، وتشدد على ضرورة التصدي لتفشي وتأنيث جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

١٦ - **تشجع** الحكومات أيضا على ترويج مبادئ وممارسات التحضر المستدام بغية التصدي للقضايا البيئية، ومنها تغير المناخ، لتقلل بذلك من تعرض قطاعات المجتمع ذات الدخل المنخفض للأخطار التي تشكلها الآثار البيئية في عالم آخذ في التحضر بسرعة، وتدعو مجتمع المانحين الدوليين إلى دعم جهود البلدان النامية في هذا الصدد؛

١٧ - **تحث** الحكومات على إقامة المؤسسات والآليات ذات الصلة، أو تعزيزها حيث توجد من قبل، لجمع البيانات المفصلة حسب التوزع المكاني، ووضع التقديرات والإسقاطات الديمغرافية حسب العمر والجنس وتكوين الأسر المعيشية، وربطها بالقضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي كي تساعد على وضع السياسات، والتخطيط الإقليمي والحضري والريفي والتخطيط لتوفير الخدمات، واتخاذ قرارات الاستثمار أو القيام بالدعوة لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة، مع مراعاة المنظور الجنساني؛

١٨ - **تؤكد** الحاجة إلى الدعم التقني والمالي للأنشطة المتصلة بالتحضير لجولة التعدادات السكانية لعام ٢٠١٠ وإجرائها، إذ أن تلك التعدادات ستوفر بيانات هامة بشأن التنمية الحضرية والريفية؛

١٩ - **تقر** بأن اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في تكييف جدول الأعمال الدولي للسكان والتنمية مع السياقات الإقليمية، وتشجع الأمين العام على مواصلة الاعتماد على اللجان الإقليمية في تنفيذ جداول الأعمال الإقليمية للسكان والتنمية؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام، في إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن يواصل عمله الموضوعي بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية، مع إدماج منظور جنساني في التحليلات والتوصيات، بالتعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، وأن يواصل تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والمقاصد بشأن توزيع السكان والتحضر والهجرة الداخلية والتنمية المبيّنة في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لآثارها بالنسبة للتنمية.